

ربع قرن على اتّفاق أوسلو: كيف مهّد مسار التّنازلات لمساعي تصفية القضيّة الفلسطينيّة؟

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية

ربع قرن على اتّفاق أوسلو:
كيف مهّد مسار التّنازلات لمساعي تصفية القضيّة الفلسطينيّة؟

إعداد

براءة درزي

قسم الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدوليّة

2018-9-13

ربع قرن على اتّفاق أوسلو:
كيف مهّد مسار التّنازلات لمساعي تصفية القضيّة الفلسطينيّة؟

مقدّمة



في 1993/9/13، وقّع في واشنطن اتفاق أوسلو بين دولة الاحتلال ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة[1]، وسبقه في 1993/9/9 تبادل رسائل بين عرفات ورئيس حكومة الاحتلال إسحاق رابين. شكّل اتفاق أوسلو والرسائل المتبادلة منعطفًا في الصراع العربي الإسرائيلي، وانقلابًا على الثوابت الفلسطينية، حيث اعترفت المنظمة بدولة الاحتلال على 78 % من فلسطين التاريخية، وبحقّها في العيش بسلام وأمان، والتزامها بالمفاوضات لحلّ كل القضايا الأساسيّة المتعلّقة بالأوضاع الدّائمة، وإدانة استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى (اقرأ: المقاومة ضدّ الاحتلال)، وأنّ بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود لم تعد سارية، فيما قررت "إسرائيل"، وفق رسالة رابين إلى عرفات، "الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلة للشعب الفلسطيني وأن تبدأ المفاوضات مع منظمة

1 للاطلاع على مضمون اتفاق أوسلو: http://cutt.us/x6Fu4؛ والخطابات المتبادلة بين عرفات ورابين في 1993/9/9: http://cutt.us/hmBy8

التحرير في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط".

في نيسان/أبريل 1996، اجتمع المجلس الوطني في غزة في الدورة الـ21، بعد انقطاع 5 سنوات، وأقرّ ما اتفق عليه في أوسلو، وأكّدت ديباجة القرار "التزامات منظّمة التّحرير الواردة في اتفاق أوسلو، والاتّفاق الموقّع في القاهرة، ورسائل الاعتراف المتبادلة الموقعة في أيلول/سبتمبر 1993، والاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحليّة حول الضفة الغربية وقطاع غزّة الموقعة في واشنطن أيلول/سبتمبر 1995". وبالنتيجة، قرر المجلس تعديل بنود الميثاق الوطني المتعارضة مع ما جرى التّوصّل إليه في أوسلو، وكلّف اللجنة القانونية إعادة صياغة الميثاق ليكون مظلّة للنهج الذي ستسلكه السلطة على مدى السنوات اللاحقة.

جزّأ اتفاق أوسلو القضية الفلسطينية إلى ملفّات أو قضايا، تحت مسمّى قضايا الحلّ النهائي، ومنها القدس واللاجئون والمستوطنات، وأسوأ من ذلك أنّ الاتفاق طرح هذه القضايا كموضوع للتّفاوض، ما يعني إمكانية إخضاعها للمساومة والتّنازل من الجانب الفلسطيني، لا سيّما أنّ نهج أوسلو قائم على إضعاف الفلسطينيين عبر استعداء المقاومة، وتجنيد السلطة الفلسطينية التي نشأت العام اللاحق من أجل محاربة المقاومة، والقضاء على أيّ تحرّك ضدّ الاحتلال. استفردت دولة الاحتلال بقضايا الوضع النّهائي، وعملت بما يمهّد لتصفيتها عبر سياسة فرض الحقائق على الأرض وتكريسها كأمر واقع يسهل فرضه على الفلسطينيّين في إطار الإملاءات التي يمكن تمريرها تحت عنوان التّوصل إلى اتّفاق سلام.

بعد ربع قرن من توقيع اتفاق أوسلو، لا الدولة قامت ولا السّلام تحقق، وبات الشعب الفلسطيني رهينة للاحتلال وداعميه، فيما تعمل الولايات المتحدة على تصفية القضية الفلسطينية، وكانت فاتحة هذه التّصفية إعلان ترمب القدس عاصمة لدولة الاحتلال في 2017/12/6، وتصريحه لاحقًا بأنّ القدس، الموضوع الشّائك والمعقّد في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، أزيلت عن طاولة المفاوضات، ليتبع ذلك بالتّصويب على قضيّة اللاجئين مع تكشّف الاتجاه إلى تصفية الأونروا وإصدار أعداد جديدة حول اللاجئين يقصرهم على أقلّ من مليون تمهيدًا للتّوطين.

أسّس اتفاق أوسلو لمحاربة المقاومة تحت عنوان نبذ الإرهاب وأشكال العنف الأخرى

التّنسيق الأمني ومحاربة المقاومة

وفقًا لما تعهّد به عرفات في خطابه الموجّه إلى رئيس حكومة الاحتلال عشيّة توقيع الاتفاق. والكلمة المفتاحيّة هنا هي "التنسيق الأمني" بين أجهزة الأمن الفلسطينية وسلطات الاحتلال من أجل "حقبة خالية من العنف". لذلك، باتت السلطة الفلسطينية التي نشأت على أثر اتفاق أوسلو شرطيًا يدافع عن أمن "إسرائيل" ومستوطنيها، ورسّخ التنسيق الأمني مع الاحتلال سياسة محاربة المقاومة والقضاء عليها. وقال حاييم رامون، العضو السابق في "الكنيست"، في مقال نشرته صحيفة "ماكور ريشون" العبرية إنّ "التنسيق الأمني بيننا وبين الفلسطينيين خلال مرحلة أوسلو، وتحديدًا بين 1995 و2000، أدّى إلى إحباط معظم محاولات حماس لتنفيذ عمليّات مسلحة دامية، حتى أنّ البنادق التي سلّمتها إسرائيل لقوات الأمن الفلسطينية استخدمت في الصّراعات الدّاخلية الفلسطينية، والحرب ضد حماس بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي"[1]. وأورد

رامون أرقامًا لوزارة الخارجية الإسرائيليّة تفيد أنّه بين عامي 1987 و1993 بلغ عدد القتلى الإسرائيليين 200، و288 بين عامي 1993 و2000، أي حقبة أوسلو. لكن منذ عام 1997، مع توثّق التنسيق الأمني، تراجع عدد القتلى الإسرائيليين بالعمليات الفلسطينية بصورة لافتة حتى بلغ 9 بين عامي 1999 و2000. أمّا العمليات الفلسطينية ضدّ الاحتلال فكانت بمتوسط 289 عملية شهريًا بين عامي 1987 و1993، وتراجعت إلى 111 بين عامي 1997 و2000.

السنوات	القتلى الإسرائيليون بعمليات فلسطينية
1987- 1993	200
1993-2000	288
1997-2000	50
1999-2000	9

1 مقال حاييم رامون في ماكور ريشون، 31/8/ 2018
https://www.makorrishon.co.il/opinion/73749/
مترجم في عربي 21، 2/9/2018. https://arb.im/1119875



ووفق رامون، فإنّ وثيقة أرسلها له جيش الاحتلال في شباط/فبراير 2000 عن العمليات المنفّذة ما بين عامي 1990 و1999 في الضفة الغربية وقطاع غزة تبين تراجع العمليات في السنوات التي تلت توقيع الاتفاق وتوثّق فيها التنسيق الأمني:

الفترة الزّمنية	عمليات المقاومة المنفّذة ضد الاحتلال في الضفة وغزة
1990-1993	9323
1993-1999	4216

التنسيق الأمني استمرّ بقوّة بعد اندلاع انتفاضة القدس في تشرين أول/أكتوبر 2015، وكان محلّ تفاخرٍ من رئيس السلطة الفلسطينية، ومحطّ ثناءٍ من الأجهزة الأمنية الإسرائيليّة. ففي مقابلة مع القناة الثانية العبريّة في آذار/مارس 2016 كشف عباس عن حجم التنسيق الأمني مشيرًا إلى تفتيش الحقائب المدرسية لطلاب المدارس ومصادرة سكاكين منهم، وقال: "أنا متمسك بالتنسيق الأمني، لأنني لو تركته ستكون هناك فوضى، وسيكون هناك سلاح ومتفجرات ومسلحون سيأتون من كل مكان ليدخلوا إلى إسرائيل، أنا أضع يدي عليهم، ولو لم يكن هناك تعاون أمني فلسطيني إسرائيلي ستكون هناك انتفاضة

دامية"[1]. وكشفت القناة الثانية العبرية في أيلول/سبتمبر 2018 أنّ عباس قال لأعضاء في "الكنيست" إنّ التّنسيق الأمني يسير بتفاهم ثنائي بنسبة تتخطّى الـ 99 %[2]. أمّا تهديداته المتكرّرة بوقف التّنسيق الأمني فلم تكن من باب الحرص على الفلسطينيين أو دعم المقاومة والانتصار بها ولها، بل للضّغط على الاحتلال للتجاوب مع مطالبه.

إذًا، تحول التنسيق الأمني إلى عقيدة ثابتة لدى أجهزة أمن السلطة، ولا ينفكّ رئيس السلطة يهدّد بوقفه للضغط على الاحتلال ومحاولة المحافظة على المكتسبات الضيقة التي حقّقها التنسيق للقائمين عليه، لعلمه بما يعنيه هذا التنسيق من ضمان لأمن دولة الاحتلال. وقد أسهم التّنسيق في تكبيل يد المقاومة في الضفة الغربية المحتلّة، عبر شنّ حملات اعتقال ضدّ الفلسطينيين الرافضين للاحتلال، والقضاء على أيّ تحرّك يحاول التخلّص من سيطرته وسطوته.

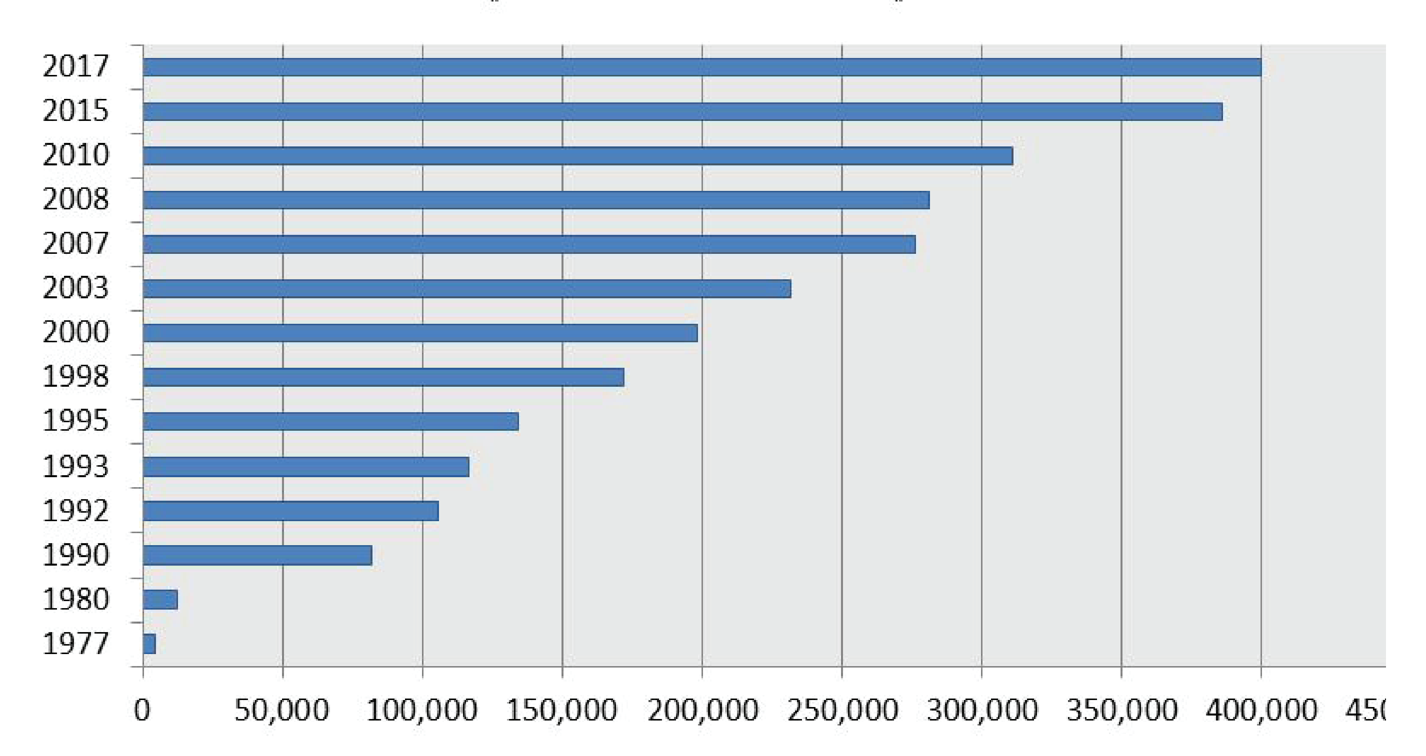
الاستيطان

الاستيطان جزء من العقيدة الصّهيونيّة، وسابق على اتفاق أوسلو، الذي صنّفه ضمن قضايا الحلّ النّهائي. ويبلغ عدد المستوطنين اليوم في الضفة الغربية ما يقارب 600 ألف مستوطن، منهم حوالي 200 ألف مستوطن في شرق القدس. ويبلغ عدد المستوطنات في الضفة الغربية المنشأة من قبل الحكومة (أي أنها قانونية من المنظور الإسرائيلي) 129 مستوطنة (من دون شرق القدس)، فيما عدد البؤر الاستيطانية 101 أنشئت منذ التسعينيات من دون مصادقة الحكومة، أي أنّها غير شرعية وفق القوانين الإسرائيليّة[3]. ولكن المعمول به في الغالب هو إسباغ الشرعية على هذه البؤر وتحويلها إلى مستوطنات،



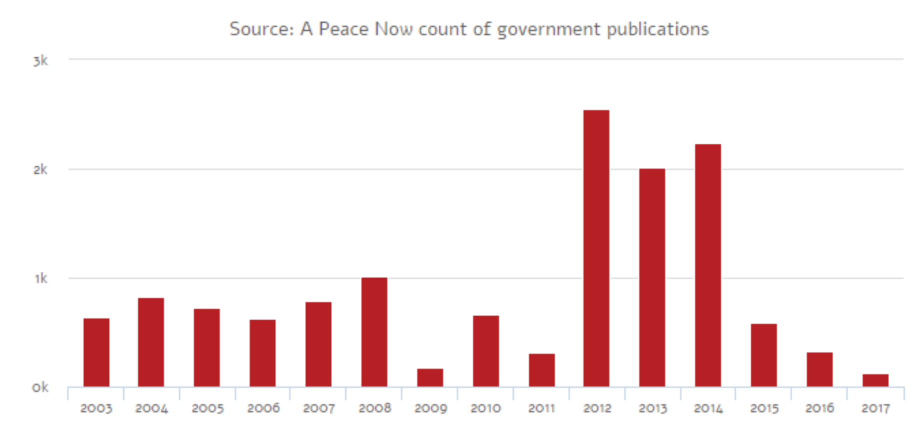
1 العربي الجديد، 2016/4/1. https://goo.gl/6MFrml
2 فلسطين اليوم، 2018/9/2. http://cutt.us/pcDa3
3 السلام الآن. http://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population

تطور عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة في سنوات مختارة



فقد شرعنت سلطات الاحتلال 11 بؤرة، فيما تعمل على شرعنة 35 بؤرة أخرى وأخليت بؤرتان هما "ميجرون" و"عمونا".

أمّا في شرق القدس فيبلغ عدد المستوطنات 12، بالإضافة إلى 13 مستوطنة في قلب الأحياء الفلسطينية، وتوزّع عدد العطاءات الاستيطانية في شرق القدس ما بين عامي 2003 و2017 على النّحو الآتي، وفق أرقام منظمة السلام الآن[1]:



1 السلام الآن، http://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/jerusalem

لم يبدأ الاستيطان بعد اتّفاق أوسلو، ولكنّه حكمًا لم يتوقّف بعده بل يمكن القول إنّه شهد قفزات كبيرة في السنوات التي تلت توقيعه. وبدت سلطات الاحتلال وكأنها تسابق الزمن في ترسيخ وقائع استيطانيّة تحوّلها إلى حقائق في حال التّوصّل إلى اتّفاق، لا سيّما الكتل الاستيطانيّة الكبرى في الضفّة الغربيّة المحتلّة التي تحيط بالقدس ويسعى إلى ضمّها إلى المدينة المحتلّة ليكون المستوطنون أغلبية كبرى في الميزان الديمغرافي في القدس.

أظهرت إدارة ترمب موقفًا ناعمًا حيال الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، فالمستوطنات المقامة لا تشكّل عائقًا أمام السلام، فيما المستوطنات التي تقام حديثًا يمكن أن تكون غير مساعدة، وهو موقف لا يرتقي حتى إلى مستوى الإدانة اللفظية الذي درجت عليها الإدارات الأمريكيّة السّابقة والتي كانت تداري بها انحيازها إلى "إسرائيل".

القدس

بموجب اتفاق أوسلو، ولدت السلطة الفلسطينية عام 1994 ميتة في القدس، إذ ممنوع وجودها في المدينة المحتلّة، ولم تلبث سلطات الاحتلال أن أغلقت المؤسّسات الفلسطينية في القدس، ومنها بيت الشرق، والغرفة التجارية، والمجلس الأعلى للسياحة، والمركز الفلسطيني للدراسات، ونادي الأسير الفلسطيني، ومكتب الدّراسات الاجتماعية والإحصائية، ولا تزال تجدد أوامر الإغلاق عامًا بعد عام استنادًا إلى قانون إسرائيلي صادر عام 1994 يمنع السلطة الفلسطينية من فتح مكاتب تمثيل لها أو ممارسة نشاطات داخل مناطق إسرائيليّة، بالإضافة إلى إمكانية منع هذه النشاطات.

حاولت السلطة ستر غيابها عن القدس والتعويض عن غياب قيادة وطنية فيها بمناصب رمزيّة، فظهر مسؤولون لملف القدس في حركة فتح، وفي السلطة، وفي ديوان الرئاسة الفلسطينيّة، بالإضافة إلى وزارة شؤون القدس، وهي عناوين رمزيّة أكثر من كونها مرجعية قيادية قادرة على دعم المقدسيين أو التحرك السياسي في القدس.

وفي المقابل، ضاعف الاحتلال جهوده لتهويد المدينة، لا سيّما الشّطر الشرقي منها، ليفرض مشروعه التهويدي كأمر واقع يمكن أن يفرض مخرجاته على الفلسطينيّين في حال التّفاوض معهم على اتّفاق نهائي. ولا يمكن الإحاطة بكلّ جوانب التّهويد التي فرضها الاحتلال في القدس ولكن يمكن



الإشارة إلى الجدار العازل، وسحب الهويات من المقدسيين، والتهويد الذي يتعرض له المسجد الأقصى، والتّهويد في قطاع التعليم، والاستيطان، ومصادرة الأراضي لتنفيذ مشاريع استيطانية، وهدم المنازل بذريعة عدم التّرخيص.

بعد اتفاق أوسلو وقّعت وثيقة عباس-بيلين عام 1995، التي نصّت على أن تكون أبو ديس، بعد توسعتها لتشمل أحياء مقدسة مجاورة، هي القدس الفلسطينيّة. في عام 2017 عادت أبو ديس لتطلّ برأسها في تقرير لنيويورك تايمز في 2017/12/3 نقل عن محمود عباس قوله بأنّ جهات عربيّة تضغط على الفلسطينيين للقبول بها عاصمة فلسطينية[1].

ثمّ جاء ترمب ليعلن اعتراف إدارته بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال في 2017/12/6، ومن بعد ذلك توالت تصريحاته التي أكّد فيها أنّ القدس أزيلت عن طاولة المفاوضات[2]، وأنّ ذلك يفتح المجال أمام التقدّم في المفاوضات طالما أنّ الموضوع الأصعب والأكثر تعقيدًا لم يعد عقبة يمكن الفلسطينيين التذرّع بها.

1 نيويورك تايمز، 2017/12/3. http://cutt.us/Kzq1y

2 انظر:
- تصريحات ترمب في منتدى دافوس الاقتصادي: هآرتس، 2018/1/25. http://cutt.us/xbyFJ
- مقابلة مع إسرائيل اليوم، 2018/2/9. http://cutt.us/YDeLQ
- خطابه في لقاء انتخابي في مدينة تشارلستون الأمريكية: واي نت، 2018/8/22. http://cutt.us/rwr7M

اللاجئون



بعدما أعلنه ترمب من موقف حيال القدس، جاء دور قضية اللاجئين، وهي فصل آخر من قضايا الحلّ النهائي التي تسعى دولة الاحتلال إلى التخلّص منها نهائيًا عبر حلّ يشمل إنكار حقّ العودة على اللاجئين الفلسطينيين الذين هجّرتهم من أرضهم عام 1948. والحلّ الأمريكي جاء بصيغة تصفية الأونروا تمهيدًا لإنهاء حقّ العودة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في دول اللجوء. وقد كشفت مجلة فورين بوليسي الأمريكية عن مراسلات إلكترونية سرية من جاريد كوشنر، صهر الرئيس ترمب وكبير مستشاريه، إلى عدد من المسؤولين الأمريكيين يقول فيها إنّ الأونروا منظّمة فاسدة، وغير فعّالة، وإنّها تخلد الأمر الواقع، ولا تساعد في صنع السلام في المنطقة[1]. بالإضافة إلى الحديث عن سعي أعضاء في الكونغرس إلى بلورة مشروع قانون يقلّص الدّعم الأمريكي المقدّم للوكالة بشكل كبير عبر الاعتراف بعدد ضئيل جدًّا من اللاجئين لا يتجاوز 40 ألف لاجئ[2]، ما يعني إسقاط حقّ العودة عن أكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني[3]. وبالفعل، أعلنت الخارجية الأمريكية في 2018/8/31 عن وقف الدعم المالي للأونروا، وكانت الولايات

1 فورين بوليسي، 2018/8/3. http://cutt.us/sBOTB
2 الجزيرة مباشر، 2018/7/30. http://cutt.us/rSapa
3 تعرف الأونروا اللاجئ الفلسطيني بالشخص الذي «كانت فلسطين مكان إقامته الطبيعي خلال الفترة ما بين 1 حزيران/يونيو 1946 وحتى 15 أيار/مايو 1948 والذي فقد منزله ومورد رزقه نتيجة الصراع الذي دار عام 1948». و«أن لاجئي فلسطين هم الأشخاص الذين ينطبق عليهم التعريف أعلاه وأولئك المنحدرون من صلب الآباء الذين ينطبق عليهم ذلك التعريف»



المتحدة قدّمت حوالي 300 مليون دولار لدعم موازنة الأونروا عام 2017 [1].

وكان موقع أكسيوس الأمريكي كشف في 2018/9/3، نقلاً عن مسؤولين إسرائيليين، أنّ نتنياهو أرسل رسالة خاصة إلى البيت الأبيض أكّد فيها أنّ "موقف إسرائيل حيال الأونروا تغيّر، وهي تدعم وقفًا نهائيًا للدعم الأمريكي للوكالة"، وقد اتّخذ نتنياهو هذا الموقف من دون التّشاور مع الكابينت أو مع المسؤولين الإسرائيليين الأمنيين[2]. وكان الموقف الإسرائيلي بأنّ وقف التّمويل يجب أن يكون تدريجيًا، ومن دون وقف تمويل الأونروا في قطاع غزة خوفًا من مزيد من التّدهور في الوضع الإنساني في القطاع يؤدّي إلى الانفجار.

كذلك، تعهّد نير بركات، رئيس بلديّة الاحتلال في القدس، في 2018/9/3، بطرد الأونروا من القدس المحتلة، قائلاً إنّ الخطوة من شأنها أن تعزّز سيادة إسرائيل على القدس ووحدة المدينة. وقال بركات إن الأونروا تدير عددًا من المدارس في شرق القدس التي تحرّض ضد إسرائيل عبر منهجها التعليمي. وقال إنّنا سنغلق هذه المدارس ونستعيض عن خدماتهم الفاشلة بخطتنا (اقرأ: أسرلة التعليم). وكتب على حسابه في موقع تويتر إنّ الأونروا ليست الحلّ، إذ إنّها تعزّز من ظهور الفلسطينيين بمظهر الضّحيّة.

1 واشنطن بوست، 2018/8/31. http://cutt.us/67N40،
سي أن أن، 2018/9/1. http://cutt.us/FQb0j
2 أكسيوس، 2018/9/3. http://cutt.us/YfEwj

خلاصة

أثبتت السنوات الخمس والعشرون منذ اتفاق أوسلو أنّ مسار التسوية السياسية لا يمكن وحده أن يحصّن الحقّ الفلسطيني أو يقود إلى الخلاص من الاحتلال، بل على العكس من ذلك رسّخ الاتفاق الاحتلال وكان أقرب إلى إشارة تشجيع للسلطات الإسرائيلية لفرض سياسة الحقائق على الأرض. قسّم الاتفاق المقسّم، وجزّأ القضية الفلسطينة إلى قضايا وملفات، وأدخل الفلسطينيين في حلقة مفرغة من التفاوض على ما لا يقبل المساومة. تساوق بعض الفلسطنيين مع الاتفاق، لا سيما منهم من وجد في أوسلو كنزًا من المكاسب الضيّقة، ونجح التنسيق الأمني في تقييد يد المقاومة في الضفة الغربية المحتلّة. إلا أن انتفاضة الأقصى عام 2000، وانتفاضة القدس عام 2015، وهبّة باب الأسباط 2017 كانت كلّها محطات تؤكّد موقف الشارع الفلسطيني من اتفاق أوسلو ومن الاحتلال، أمّا في غزة فأجبرت المقاومة الاحتلال على الانسحاب وتفكيك المستوطنات عام 2005، ليتأكّد بذلك وجوب التّمسّك بمسار المقاومة، واحتضانه كعنصر قوّة يمكن أن يرفد الحلّ السياسي لمن يتمسّكون به.

خفض اتفاق أوسلو السّقف الرسمي الفلسطيني مع التخلّي عن المقاومة، وفي كلّ جولة من المفاوضات كانت السلطة الفلسطينية تنجرّ إلى مزيد من التنازلات لإرضاء الإسرائيلي، ومن خلفه راعيه الأمريكي، لكنّها خلصت إلى مشهد تنازلت فيه عن الكثير ولم تحصّل من الرضا ولو قليله. لقد ساعد سياق أوسلو وارتضاء التّفاوض على القدس واللاجئين على التّمهيد لطروحات تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية؛ ويمكن القول إنّ الحل الذي يقدّمه ترمب وإدارته لم يكن ممكنًا من دون مسار التنازلات الممتدّ على مدى 25 عامًا من الأداء السياسي الباهت. وفي ضوء السلوك الإسرائيلي المعروف سلفًا والموقف الأمريكي الذي يتوضّح أكثر، يبقى من المهمّ لمن تمسّكوا بمسار أوسلو مراجعة خياراتهم، والنظر في ما جرّته سنوات أوسلو من خسائر على الفلسطينيين في وقت يبدو الإسرائيلي هو الرابح الأوحد من مسرحيّة بناء السلام المزعوم.

الإدارة العامة

شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11

هاتف: 00961-1-751725

فاكس: 00961-1-751726

ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان

info@alquds-online.org

www.alquds-online.org

